عدد من النواب في حديث مع الرئيس

بوشهري تعرض بعض المواضيع على الرئيس

اعتراض نيابي على إنشاء الهيئات التي تقوم بأعمال الجهات الحكومية وتكلف ميزانية الدولة مبالغ ضخمة

مجلس الأمة يعتمد الحساب الختامي لثماني جهات حكومية

■ هايف: حادثة تاريخية أن يقدم استجواب بهذا النوع والعنوان وهو ليس شخصيا وإنما للشأن العام ومصالح المواطنين

الخالد يتابع

■ وزير المالية لم يف بعهده بحل ما أسماه «اقتضاء فوائد على استبدال الراتب» للمتقاعدين لدى المؤسسة العامة للتأمينات

أحاديث نيابية مع الوزير العفاسي

■ تراجعت عن طرح الثقة بعد أن كان اسمي مسجلا ضمن الطلب الذي لم يكتمل والتراجع عن ذلك لا يعيبني لمصلحة الأمة

قائلا «قررت الرد على النائب لأن مبادئي راسخة وأنا على حق لن اهتز او انزلق إلى الرد على ما ورد من تجريح وقذف».

وثمن نقة مجلس الأمة به في الاستجواب الأخير الموجه إليه من النائبين الدكتور بدر الملا ورياض العدساني.

بعد ذلك عقب هايف على كلام الوزير الحجرف قائلا إن «هناك شهود على تعهدات الوزير وحاولت تنفيذ تلك التعهدات بعيدا عن الاستجواب».

واتهم هايف وزير المالية بالاخفاق حول تعهده في حل ما اسماه «اقتضاء فوائد على استبدال الراتب» للمتقاعدين لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية».

وقال انه كان يحاول حل هذه المشكلة بعيدا عن تقديم الاستجواب مشيرا وفق رايه إلى «خطورة ما يواجهه الوزير حالة الحنث في القسم وحالة الذمة المالية».

وبين انه كان يجب على الوزير أن يسال مستشاريه في الاستجواب السابق قبل أن يقدم تعهده بحل المشكلة مبينا وفق قوله «الوزير تعهد باصدار قرار ولم يقل بانه سيناقشه مع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية».

وذكر ان «استجوابه ياتي إبراءا للذمة كي لا يستمر مسلسل التدليس وعلى الوزير أن يتحمل عواقب تعهده» مشيرا إلى التقرير رقم 43 المتعلق بالاقتراح بقانون بشان منع تقاضي فوائد القروض بـ«التامينات الاجتماعية» و«مرور سنتين دون إقراره».

ثم رد وزير المالية على حديث النائب بالتاكيد على ان «الفتوى» كانت محور الحديث الذي تم يوم الأربعاء في مكتب مراقب المجلس، مبينا انه «لا يمكن أن نتعهد بشيء يتطلب تشريعا قانونيا». ومتسائلا: «إذا كان هناك تعهد مني كما ذكر المستجوب.. فلماذا تقدم باقتراح بقانون؟».

وأضاف: ذكرت للنائب المستجوب إنه لا يمكن التعديل إلا من خلال قانون ولم يكن الموضوع تعهدا، واستعرضت اقتراح النائب بالكامل.. ودللنا على الجوانب الفنية التي ستترتب عليه بالأرقام.

واستغرب الحجرف كيف تتم المطالبة بتعديل قانون بقرار؟؟!، لافتا الى ان «تقديم النائب المستجوب اقتراحا بتعديل القانون يؤكد عدم إمكانية تعديل القانون إلا من خلال اللجان وتقديم تشريع بالتعديل وليس قرارا».

وقال: «يجب ان يعلم الناس انه لم يدر حديث مباشر بيني وبينك يابوعبدالله بشان هذا الموضوع يوم الاستجواب وإنما تم من خلال أخوة».

وأكد الحجرف ان «ما اقر بقانون لا يعدل ولا يلغى إلا بقانون.. ولن ناتي ببدعة وإذا كان هناك تعديل ياتي بقانون وفق الإجراءات المتبعة في مجلس الأمة من خلال اللجان الفنية».

بعد ذلك، تحدث رياض العدساني مؤيدا للاستجواب فاشار الى ان «أغلب الاستجواب تحدث عن الالتزام بالعهد رغم استمرار المخالفات والتجاوزات الواقعة في استجوابنا الذي تقدمنا به».

ثم تحدث النائب سعدون حماد معارضا، حيث أعرب من استغرابه من قيام النائب المستجوب بطلب تواقيع لطرح الثقة عند الإعلان عن الاستعداد لمناقشة الاستجواب. وقال: للمرة الأولى في تاريخ العمل البرلماني يطلب المستجوب توقيع طلب طرح الثقة عند إعلان الاستعداد لمناقشة الاستجواب! واحد من النواب قال للمستجوب «وقف لا تفضحنا.. انتظر المناقشة».

وأشار حماد الى ان استجواب هايف هو ردة فعل على الاستياء الشعبي من موقفه من الاستجواب السابق عندما سحب اسمه من طلب طرح الثقة بالوزير الحجرف.

وبين أن النائب هايف يقول إنه ضد القبلية وهو ناجح بانتخابات فرعية.. فلا تستغفل عقول النواب، واضاف: هو يقول هددت العفاسي بالاستجواب ويقول قلت له يا استجوبك او استجوب رئيس الوزراء وأكيد كنت ستستجوب رئيس الوزراء لأن استجوابك للعفاسي يعني فقدان املك بالنجاح بالانتخابات المقبلة.

وأوضح حماد: الربا محرم الكل يعرف ذلك فلماذا لم تقم باستجواب وزراء المالية..«ليش كان نايم والحين صحا» في عهد الحجرف أصبح كل شيء حراما! بالتاكيد هناك أمر شخصي.. «لما الناس أذوك بعد سحب اسمك وتحمل المسؤولية للحجرف».

ثم تحدث النائب محمد المطير مؤيدا وتبعه النائب صلاح خورشيد معارضا حيث قال إن من يدافع عن الأحكام القضائية هو من نقضها في الحكم الصادر بحق وليد الطبطبائي وجمعان الحربش.

وأضاف: هذا الاستجواب هو تبرير لموقف قام به محمد هايف وقلت له «أخطات بسحب اسمك من طرح الثقة».. ويشهد الله انه لو مورس علي اكبر ضغط فإنني أستقيل ولا أسحب اسمي، مضيفا إن الموقف الخطأ الآخر هو عندما قال إن هناك عهودا والتزاما من الوزير، مبينا ان الوزير الحجرف نفذ حكماقضائيا وعين محمد عبيد او عيد المطيري بعد الاستجواب كمستشار وهو مستحق، ولو الحجرف أعطى عهدا لأقسم بالله أني ساضعه على المنصة.

وتوجه خورشيد لهايف بالقول: التعديل الذي قدمته فيه مثالب وطلبت منك تعديله والوزير كان مستعدا للاجتماع وأنا من قلت في الاجتماع إنه يجب أن نضع البدائل وليس التامينات الاجتماعية، وأنا قلت للتامينات إن الفوائد حاليا 6.5 ونحن نريد التخفيف عن المتقاعدي ، وغالبية الوزراء استجوبوا بسبب «التامينات» مثل ناصر الروضان ومحمود النوري ويوسف الابراهيم.

وتابع: مدير التامينات قال إنه الغى الالتزامات المالية بعد التحرير مباشرة وفي 2004 الغيت في عهد الشيخ جابر وسالت كم كلفته قالوا حوالي 240 مليون دينار وقالوا إن فيه سوابق، وقلت لهم عوضوا الاستيدال بالأمثال.. وقلت اجعلوا الخصم في قرض التقاعد المبكر 10 في المئة بدلا من 25.

وخاطب خورشيد الحجرف بالقول: «لو معطى قرار تسقط فيه قانون والله أنا أول واحد استجوبك.. ما يصير نلغي والمادة «144» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في هذا الطلب قبل سبعة أيام من تقديمه» مضيفا «وعليه فإن التصويت على طلب طرح الثقة وفض دور الانعقاد سيكونان في جلسة يوم الأربعاء الموافق الثالث من يوليو المقبل».

وتنص المادة «101» من الدستور على أن «كل وزير مسؤول لدى مجلس الأمة عن أعمال وزارته وإذا قرر المجلس عدم الثقة باحد الوزراء اعتبر معتزلا للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة ويقدم استقالته فورا».

وعن تقديم طلب طرح الثقة تقضي المادة بانه «لا يجوز طرح موضوع الثقة بالوزير إلا بناء على رغبته او طلب موقع من عشرة اعضاء اثر مناقشة استجواب موجه إليه ولا يجوز للمجلس ان يصدر قراره في الطلب قبل سبعة أيام من تقديمه».

ووفقا للمادة يكون سحب الثقة من الوزير بـ«اغلبية الأعضاء الذين يتالف منهم المجلس فيما عدا الوزراء ولا يشترك الوزراء في التصويت على الثقة».

ونصت المادة «143» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على انه «يجوز أن يؤدي الاستجواب إلى طرح موضوع الثقة بالوزير على المجلس ويكون طرح موضوع الثقة بالوزير المستجوب بناء على طلب موقع من عشرة أعضاء على الأقل من غير المؤيدين للوزير المستجوب ويجب أن يتضمن الطلب بيانا بأسباب طرح الثقة بالوزير المستجوب وأن يوزع على الأعضاء قبل الجلسة المحددة لنظره بثلاثة أيام على الأقل».

وأكد: أننا لن نتجاوز على القانون والدستور ولا يمكن أن نكون صادقين مع أنفسنا قبل أن نكون صادقين مع غيرنا.

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم اليوم الثلاثاء تقدم 10 نواب بطلب لطرح الثقة في وزير المالية الدكتور نايف الحجرف.

جاء ذلك أثناء مناقشة مجلس الأمة في جلسته العادية الاستجواب الموجه إلى الوزير الدكتور الحجرف من النائب محمد هايف.

وقال الغانم إن النواب الموقعين على الطلب هم رياض العدساني والدكتور عبدالكريم الكندري وثامر السويط وخالد العتيبي والدكتور بدر الملا والدكتور عادل الدمخي وعبدالوهاب البابطين وفراج العربيد وماجد المطيري ومحمد المطير.

وأوضح أنه «وفقا للمادة «102» من الدستور الكويتي

وزير الشؤون مفوحا لزملائه

مكالمة الدمخي

جانب من الجلسة